مركز مصر الزراعى فى الوقت الحاضر (*)

لحضرة صاحب السعادة محمود توفيق حفناوى باشا
مستشار فنى وزارة الزراعة

نشأة الزراعة فى مصر :

قد يخيل للبعض أن الزراعة مهنة سهلة بدائية تؤخذ بالفطرة ولا تحتاج إلى كبير عناء أو أعمال فكر ولكن الأبحاث التاريخية لعصر ما قبل التاريخ قد دلت على أن الزراعة لم تنشأ إلا بعد أن تقدمت المدنية ولم يصل إليها الإنسان إلا بعد أن مضت عليه عصور سحيقة تقدر بعشرات أو مئات الآلاف من السنين احترف فيها الصيد للحصول على غذائه من لحوم الحيوان وعلى ملبسه من جلوده وفرائه . وبمرور الزمن أخذ الإنسان يتطور فى كل شيء فعمل على استئناس الحيوان وعرف بطريق الملاحظة استنبات الحب وكان لابد لإعداد الأرض للزراعة من إزالة الحشائش البرية والشجيرات والأشجار التى تعوق الفلاحة فبدأ بقبضة من الحجر لقطع الأشجار وشحذها ثم أضاف إليها يداً من الخشب وتوصل بذلك إلى صنع البلطة ثم تدرج إلى استنباط بعض القواطع من الصوان والنحاس استعمل بعضها فى قطع وتشذيب الأدوات اللازمة للزراعة فتكونت من الأحجار والنحاس والخشب أقدم الأدوات التى مهدت الطريق لآلات الفلاحة .

والزراعة حرفة المصريين في هذا الوادى الخصيب منذ أقدم العصور عندما تحول السكان من حياة التنقل وراء الصيد والقنص إلى حياة الاستقرار لفلاحة الأرض وزرعها وكان الفضل الأكبر فى توجيه القوم هذا الاتجاه لذلك النهر العظيم الذى يشق وادياً من أخصب بقاع العالم وتلك السماء الصافية بشمسها المشرقة الملائمة لنمو أهم المزروعات . كما أدى فيضانه المنتظم إلى وضع أقدم تقويم عرفه العالم عام ٤٢٤١ قبل الميلاد . ثم أن حاجتهم إلى الانتفاع بماء النيل دفعتهم إلى دراسة هندسة

(*) محاضرة ألقاها سعادة محمود توفيق حفناوى باشا بقاعة الجمعية الجغرافية الملكية يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٦ .

الرى فأقيمت على النيل المقاييس لمعرفة درجة فيضانه كما أنشىء فى الفيوم على بحيرة موريس أقدم خزان معروف منذ حوالى ٤٠٠٠ عام .

وكان لاستخدام الحيوان فى الزراعة أكبر فضل فى استئناسه وتربيته فاستعملت الثيران والأبقار لحرث التربة ودرس الغلال واستخدمت الحمير لنقل المحاصيل وسيرت الأغنام لغرس البذور فى التربة بأرجلها بعد البذر وبلغ شغفهم بالحيوان ان كانت عبادته ظاهرة فى الديانة المصرية القديمة ومن أشهر الحيوانات المقدسة عندهم العجل « أبيس » والبقرة « حتحور » اللذان لعبت عبادتهما دوراً هاما فى ديانتهم

ولقد هدتهم قريحتهم إلى اختراع الفأس — رمز الفلاحة المصرية — تقليداً لليد وقت الحفر ثم بعد ذلك المحراث — وهو فأس مكبرة — كما توصلوا الى استنباط المنجل لضم الغلال تقليداً لفك الحيوان الذى يقطع به الطعام واستعانوا بالشادوف لرى الأراضى المرتفعة بالألواح الخشبية والمذراة لتذرية الغلال . ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن هذه الآلات البسيطة تستعمل فى مصر من آلاف السنين .

وقد شهدت مصر فى عصر الدولة الوسطى منذ حوالى أربعة آلاف سنة عصراً زاهياً يدل على ذلك ما سجلته الآثار من أعمال مجيدة قام بها ملوك هذا العصر وأشرافهم خدمة للزراعة ونتيجة لتنافس أمراء الإقطاعات فى تنمية الثروة الاقتصادية فتمتع الفلاح فى هذا العصر بعهد لا مثيل له فى تاريخ مصر القديم خصوصاً أن هذا العصر صادف إنشاء الخزانات وإصلاح كثير من الأراضى وزراعتها ، فى ذلك يقول الملك أمنمحت الأول : « أنا الذى زرعت الحبوب وأحببت آلة الحصاد ، النيل يحيينى فلا جائع تحت حكمى ولا ظمآن في أيامى » . وهنا نسمع لأول مرة فى التاريخ نوعاً جديداً من التفاخر بين الملوك فبدلاً من أن يتفاخر هذا الفرعون العظيم بسعة ملكه وقوة جنده وكثرة ماله فإنه يفتخر بأن لا جائع تحت حكمه .

وشهدت مصر فى عصر الدولة الحديثة ابتداء من القرن الخامس عشر قبل الميلاد عصراً من أزهى عصور الزراعة وذلك أن ملوك هذا العصر وعلى رأسهم الملكة حتشبسوت والملك تحتمس الثالث عملا على الإكثار من زراعة الحاصلات المتوطنة كالغلال والبقول والمقاثىء والخضر وأقلمة كثير من النباتات الأجنبية وذلك لاتساع رقعة الامبراطورية المصرية فى ذلك العصر ونشاط التجارة بين ممتلكاتها فاهتمت الملكة حتشبسوت بإنشاء الحدائق واسترعت أنظارها النباتات الأجنبية فى بلاد « بنت » بالصومال فأرسلت البعثات لجلب الكنوز الزراعية الثمينة من

بينها ٣٢ شجرة من أشجار البخور الذكية الرائحة ونجحت فى زراعتها فى الحدائق التى أنشئت بمعبدها المعروف بالدير البحرى غربى الاقصر .

كذلك يمثل لنا الفاتح العظيم تحتمس الثالث (١٥٠١ — ١٤٤٨ قبل الميلاد) أخبار استيراده للنباتات الأجنبية من أقاليم آسيا الصغرى .

وقد تقدمت الصناعات المتعلقة بالزراعة إلى درجة كبيرة فكانت البيرة تصنع من الشعير وانتشرت زراعة الكرم وصناعة الخمور كما تقدمت صناعة تجفيف الفاكهة كالعنب والبلح والتين وكانت صناعة تجفيف الأسماك وتمليحها من أقدم الصناعات وأكثرها انتشاراً وكان لعسل النحل أهمية تجارية كبرى إذ كانت المادة السكرية في ذلك الوقت بدلاً من السكر . أضف إلى ذلك صناعة الورق من نبات البردى تلك الصناعة التى ازدهرت فى مصر منذ عصر الدولة القديمة وحفظت لنا أعز تاريخ بآدابه وعلومه وفنونه . أما صناعة أكاليل الزهور والباقات فكانت حرفة راقية فى أيد خبيرة خصصت لهذا الفن الجميل . ولعل أكثر الصناعات أهمية عند قدماء المصريين كانت غزل ونسج الكتان فقد برع فيها المصريون القدماء حتى أطلق على الأقمشة المصرية « نسج الهواء » نسبة إلى دقة صنعها وقد بلغ من اهتمامهم بزراعة الكتان وصناعته أنها كانت مهنة شعبية يقوم بها الجميع وخاصة السيدات فى المنازل . كما كانت من الصناعات الملحقة بالمعابد لحاجتهم إليها فى التكفين . ونظرة إلى مقابر بنى حسن والاقصر تكفى للدلالة على تفوق القوم فى هذا المضمار فلم تكن تقتصر الحاجة إلى الكتان على صنع أقمشة الملبوسات ولفائف الموتى والشعر المستعار فحسب بل تعدتها إلى صناعة قلاع المراكب وشباك الصيد والحبال والفرش للقصور والمعابد

وإنه لمن بواعث شحذ الهمم التنويه بأهتمام قدماء المصريين بالزراعة حكومة وشعبا وشغفهم بها إلى درجة التبجيل والتقديس . يدل على ذلك اهتمام ملوكهم بالاحتفال بالأعياد الزراعية ومنها عيد حصاد الحاصلات الشتوية وأهمها القمح والكتان الذى يفتتحه الملوك وكذلك اهتمام الاشراف والوزراء وكبار رجال الدولة للأشراف على عمليات الحقل بأنفسهم وزيارة ضياعهم من وقت لآخر مشجعين عمالهم باذلين لهم العطاء باعثين فى نفوسهم روح الجد والنشاط متمتعين بمناظر الريف الجميلة مجددين نشاطهم من حين لآخر .

أضف إلى ذلك تلك العقيدة الدينية التى جعلت من الاهتمام بالزراعة وسيلة للتقرب من الآلهة وعلى الأخص « أوزير » ملك الموتى وآله الزراعة الذى تشير

قصته الدينية إلى أنه اهتم بالزراعة في حياته واليه يرجع الفضل في تعليم المصريين زراعة القمح والشعير وأن زوجه واخته « ايزيس » عاونته في اختراع الفأس والمنجل مما دفع بالزراعة إلى درجة كبيرة من التقدم وجعل من الاهتمام بها وسيلة إلى التقرب من مجلس « أوزير » ملك الموتى وسيد شباب أهل الجنة للتمتع بنعيم حقول القربان وفردوس « اليارو » حيث الحقول النضرة والنعيم المقيم .

العصران البطلمي والعربي :

وفي العصر البطلمي كانت مصر عظيمة الثروة — وخاصة في عهد البطالمة الاوائل نتيجة لمرور التجارة بها من الشرق والغرب مما ساعد على انتعاش الزراعة وإنشاء الترع والقنوات وإعادة حفر الخليج القديم بين النيل والبحر الأحمر .

ويمتاز هذا العصر بانتشار أنواع جديدة من القمح كالدكر والبلدي واستيراد بعض أنواع المحاصيل كالقطن والحلبة والترمس والبرسيم والذرة الرفيعة وبعض الأزهار كاللوتس الأحمر والياسمين . كما اهتم الملوك بزراعة الكروم فاشتهرت منطقة مريوط وتل القصر (دقهلية) والفيوم بانتاج أفضل أنواع الخمور .

وفي هذا العصر بدأ ظهور الساقية ويرجح أيضاً الطنبور والنورج كما كثر وجود الدجاج ويرى منقوشاً على جدران معبد « بتوزيرس » (Ptosiris) بناحية تونة الجبل وكثر استعمال الجمل في أنحاء القطر بعد أن كان مهملا في العصر الفرعوني . وظهرت الأقمشة الصوفية بجانب المنسوجات الكتانية مما يدل على ظهور الخراف المنتجة للصوف الجيد

أما العصر الروماني في مصر فكان عصر انحطاط عام أهملت في اثنائه مرافق الزراعة وكان لاستتباب الامن في مصر ونشر العدالة بين السكان عقب الفتح العربي أكبر الأثر في توجيه القوم الى الزراعة وخاصة أن حكام العرب اهتموا بحفر الترع وتقوية الجسور وتوفير ماء الري للأراضي المزروعة

وللعرب الفضل في ادخال الجاموس إلى مصر وأصله من بلاد الهند . ومن المحاصيل التي استجدت زراعتها في مصر في هذا العصر الأرز وقصب السكر والنارنج والليمون . كما زرع الموز في أواخر هذا العصر وخاصة في منطقة دمياط و أدخل التوت الابيض مع دودة القز في عصر الخلفاء الراشدين وكذلك الورد البلدي أما القطن

فكان يزرع فى مساحات قليلة إذ عثر على كمية من شعره ونسيجه فى عصر الخليفة المطيع العباسى (أواخر القرن التاسع الميلادى)

القطن

كلنا يعلم أن القطن هو المحصول الرئيسى فى مصر وأنه لهذا السبب اختص بنصيب الاسد من اهتمام الحكومة والهيئات العلمية والفلاح فعملت هذه الهيئات على تحسين نوعه وزيادة محصوله . وفى كل عام تنتج اصنافا جديدة تفوق القديمة من كل الوجوه حتى أن الغزالين بدأوا يشكون من السرعة فى انتاج هذه الاصناف الجديدة واضطرارهم إلى تعديل آلاتهم ومنتوجاتهم بما يوافقها . وسنت الحكومة عدة قوانين الغرض منها المحافظة على نقاوة القطن وعدم اختلاط بذوره ومقاومة آفاته

ومع التسليم بأهمية وشهرة القطن المصرى فى الأسواق العالمية فان مركزه الاقتصادى لايسلم في بعض السنوات من هزات عنيفة تؤثر فى حالة البلاد كثيراً نتيجة للمنافسة العالمية التى يترتب عليها ارتفاع أو انحطاط أسعار القطن ولا سيطرة لنا عليها لأن مقدار محصول القطن المصرى لايتجاوز ٦٪ من المحصول العالمى بينما محصول القطن الأمريكى يبلغ ٤٢٪ من جملة محصول العالم مما جعله يسيطر على أسعار القطن فى الأسواق العالمية. وطبيعى ان الهزات العنيفة التى يتعرض لها محصولنا تزعزع كياننا الإقتصادى لأن محصول القطن هو المحصول الرئيسى الذى تصدره البلاد وتحصل من جملة ثمنه فى الأوقات العادية على نيف وثلاثين مليوناً من الجنيهات تغطى نفقات الزراع السنوية وتمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم المالية قبل البنوك الأجنبية فاذا ماهبطت أسعار القطن خسر الفلاح خسارة تتناسب وهذا الهبوط وفى كل مرة يحدث ذلك ترتفع صيحة الزراع مطالبين الحكومة والرجال المختصين بإيجاد محصول جديد وإحلاله محل القطن حتى تجنب البلاد الأضرار التى تتعرض لها بزراعة القطن ولكن المتأمل المدقق لايوافق على هذا الاقتراح وأمثاله لأنه لايقضى على العلة من أساسها إذ لو فرض واهتدت البلاد إلى محصول جديد تستبدله بمحصول القطن لما تغير مركزها من الناحية الاقتصادية لأن المحصول الجديد سيتعرض هو الآخر للمنافسة العامة فى الأسواق العالمية مع ملاحظة أن مصر فى مقدمة البلاد التى تنتج محصولا وافراً من القطن يمتاز بجودته ومتانته وشهرته بين أقطان العالم ومكانته فى الأسواق وشدة الحاجة اليه فى صناعة الغزل الرفيع . فإذا كان مركزنا بالنسبة

لمحصول القطن بهذه الدرجة من القوة والمتانة التي يحسدنا عليها كثير من البلدان المنتجة للقطن فكيف نفكر في أن نستبدل به محصولا آخر نجهل مستقبلنا الإقتصادي بالنسبة له .

أما الحل العملي المعقول فينطوي على تحررنا من الاعتماد على محصول واحد حتى ولو كان القطن وأن نجعل استغلالنا الزراعي أساسه تنويع المحاصيل وهو مايعبرعنه بالزراعة المختلطة أي عدم الاعتماد على محصول منفرد ، فيجب زيادة الاهتمام بالمحاصيل الأخرى والإستفادة من المساحات المزروعة من الخضر والفاكهة. فالخضر والفاكهة تلعب دوراً هاماً في تغذية الإنسان وتمده ببعض العناصر الموجودة بقلة في مواد التغذية الأخرى وهي مصدر هام للفيتامينات والأملاح المعدنية التي يحتاج اليها الجسم وكذلك التوسع في تربية الحيوان لإنتاج الألبان واللحم والبيض والصوف والسماد البلدي الذي أهمل كبار الزراع الاهتمام به فقلت خصوبة أراضيهم بسبب افتقارها إلى المواد العضوية . ولا يخفى أن ذلك يفتح باباً جديداً للصناعات الزراعية المترتبة على التوسع المذكور ، وبهذه المناسبة نقول أن في مقدمة الصناعات التي تخفف كثيراً من هبوط أسعار القطن التوسع في صناعة الأنسجة الدقيقة وصناعة تيلة إطارات السيارات لاسدحاجة البلاد منها فحسب ولكن لتصديرها أيضاً إلى الخارج ومن الصناعات الزراعية الكبيرة التي نعتقد أن لها مستقبلا في مصر صناعة تجفيف البصل والجوت وصلصة الطماطم وحفظ الخضر لتصديرها إلى أوروبا في موسم الشتاء وعلينا أيضا أن نكثر من تربية النحل ودودة القز واستثمار جوانب الطرق وجسور الترع والمصارف بزراعة الأشجار الخشبية التي لاغنى عنها للبلاد وقد قاست في الحربين العالميتين كثيراً من انقطاع ورود الأخشاب الاجنبية اليها وهناك ضرر آخر من الاعتماد على محصول واحد يصيب الحاصلات الزراعية الأخرى وهو عدم إعطاء الزراع تلك الحاصلات نفس العناية التي يعطونها للقطن ولو أنهم فعلوا لزاد انتاجهم من جميع مايزرعون على السواء وكل زيادة في انتاج هذه الحاصلات وكل ربح يعود من تنويع الإستغلال على النحو الذي أشرنا إلى أهم أبوابه فيما سبق . كل ربح من هذه الأبواب المتعددة يزيد في النهاية جملة ربح الفلاح ويقلل بالتالي الخسارة التي تنشأ عند هبوط أسعار القطن لان العبرة بمقدار الفرق بين الايرادات والمصروفات .

وأمامنا مثل واضح نلمسه في بلاد الدانمارك التي كانت فيما مضى تعتمد في زراعتها على الحبوب فلما اتسعت المساحة المزروعة بالحبوب في أمريكا واستراليا زاحمت

الحاصلات الدانمركية مزاحمة شديدة كادت تصل بها إلى هوة الإفلاس ولكن الدانمارك تخلصت من هذا الخطر المحقق بتوجيه عنايتها إلى تربية الحيوان وإنتاج الألبان وإنشاء المصانع لمنتوجاتها وجنت من وراء هذه السياسة الحكيمة أرباحا وفيرة تزيد على ماتجنيه مصر من أرباح القطن وصار الفلاح الدانماركى أسعد فلاحى العالم وأهنأهم حالا وأرقاهم معيشة ومع أن الأراضي الدانماركية أقل خصوبة من الأراضى المصرية فإن الفلاح الدانماركى العادى يعيش معيشة يحسده عليها بعض أغنياء مصر ..

مشكلة الصرف فى الأراضى المصرية

ربما كانت أهم مشكلة تواجهها مصر الآن هى مشكلة الصرف، فمنذ سنين عديدة كان ولا يزال الهدف الأول لمشروعات الرى توفير رى الارض بالراحة وقد تحقق ذلك لأربعة أخماس الاراضى الزراعية ولكنه أدى إلى رفع مستوى الماء فى باطن الارض بسبب ماتجمع فيها تدريجياً من مياه الرشح والمياه الزائدة عن حاجة النبات وأصبحت الارض غدقة (أى مشبعة بالماء) ونتج عن ذلك انحطاط خصب التربة وازدياد ملوحتها وانتشار الحشرات والامراض النباتية والحيوانية. وصارت مساحات واسعة من الاراضي المصرية التى كان يضرب بخصبها المثل فى كل عصور التاريخ صعيداً زلقاً وأخذت رقعة الاراضى الضعيفة والجرداء تتسع عاماً بعد عام .

ولم يقتصر الضرر على الارض وماعليها من نبات وحيوان بل تعداه إلى الإنسان ويكفى الإشارة إلى أن نصف سكان القطر المصرى مصابون بمرض الإنكلستوما والبلهارسيا التى تنتقل عدواها إلى الإنسان بواسطة ديدان لاتتكاثر إلا فى الاراضى الرطبة وينشأ عن الإصابة بها إنقاص إنتاج المرضى بنحو ٣٣٪ كما أن الملاريا تصيب الإنسان بواسطة نوع من الناموس يتكاثر وينتشر تبعاً لازدياد الرى وتراكم المياه وتورث المصاب بها هزالا فى الجسم وانهاكا للقوى .

وتصاب الحيوانات الزراعية بعدة أمراض بواسطة طفيليات لا تتكاثر إلا فى الأراضى الرطبة وأهمها الدودة الكبدية التى تصيب الأغنام والماشية فى المناطق الشمالية وحول المستنقعات فى كل جهات القطر تسبب للحيوان المصاب فقد شهيته ونقصاً فى كمية لحمه وخمولا فى جسمه وجفافاً وتقصفاً فى صوفه .

ولمكافحة هذه الأمراض التى تصيب الإنسان والحيوان والنبات وللمحافظة على

خصب التربة يجب العمل على خفض مستوى الماء الجوفى فى الأرض ويتحقق ذلك بأربع وسائل يختلف كل منها عن الآخر فى مزاياه وما قد ينطوى عليه من عيوب أو نقص وفى آثاره الاقتصادية والفنية ومدى ملاءمة كل وسيلة لظروف مناطق القطر المختلفة وهذه الوسائل هى :

أولا — المصارف المكشوفة : وهى أكثر ملاءمة لمناطق الدلتا الشمالية حيث تتسع رقعة الأرض ويقل عدد السكان كما يقل ثمن الأرض نسبياً عنه فى المناطق المستصلحة وحيث ترتفع نسبة الأملاح فى الأرض لذلك وجب قصر هذا النوع من المصارف على هذه المناطق وعدم التوسع فيها ما أمكن فى باقى جهات القطر لعدة أسباب ، أهمها ما تستلزمه هذه المصارف من نفقات باهظة لصيانتها وتطهيرها سنوياً وما تستنفذه من مساحة الأرض المزروعة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠٪ وذلك فى الوقت الذى تحتاج فيه البلاد لكل شبر من الأرض الصالحة للزراعة لسد حاجة السكان الذين يزداد عددهم باطراد ومصر لا تنتج كفايتها من المواد الغذائية فضلا عن أن كثرة سكانها تعانى من سوء التغذية وقلتها فى الكم والنوع على السواء .

وهناك نقطة اقتصادية هامة وهى أن كثرة تقطيع الأرض لشق المصارف تعوق حركة الآلات الميكانيكية فى فلاحة الأرض وقد أصبحت هذه الآلات من ضروريات الزراعة الحديثة التى يراد لها انتاج اقتصادى وعلى الأخص بعد أن ارتفعت أجور الأيدى العاملة كثيراً خلال الحرب ولا ينتظر أن تهبط إلى مستواها قبل الحرب .

والوسيلة الثانية هى المصارف المغطاة وهى أكثر ملاءمة لمناطق الدلتا الجنوبية مثل مديريتى القليوبية والمنوفية ومصر الوسطى حيث تقل رقعة الأرض نسبياً وترتفع ثمنها وتقل الأملاح فى تربتها وحيث تكتظ بالسكان . ولكن من أهم عيوبها كثرة النفقات اللازمة لإنشائها واحتياجها لرقابة فنية مستمرة كما أنها تستلزم درجة انحدار أكبر مما يلزم للمصارف المكشوفة .

والوسيلة الثالثة هى تعميق مجرى الترع لخفض مستوى مائها بنحو متر ونصف عن مستوى سطح الأرض المجاورة ويمكن تطبيقها فى معظم مناطق القطر لولا ما يعترض ذلك من نفقات باهظة لمنشئات مائية جديدة أو تعديل المنشئات الحالية كى تلائم هذا التحويل علاوة على نفقات تعميق الطرق نفسها ونفقات تطهيرها سنوياً والتكاليف اللازمة لرفع المياه منها لرى الأراضى مما يزيد فى نفقات الإنتاج .

والوسيلة الرابعة هى استنزاف المياه الجوفية بواسطة الآلات وقد استخدمت بنجاح فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ظروف مشابهة لظروفنا وتمتاز هذه الطريقة فضلاً عن خفضها مستوى الماء الجوفى بإمكان الإفادة من المياه المستنزفة فى رى المزروعات . وأكثر ما تلائم مناطق أراضى الحياض بالوجه القبلى وقد ثبتت هذه الملاءمة فعلاً بطرقة عملية وعلى نطاق واسع فقد ظهر أن بهذه المناطق ٥٠٠٠ بئر كما تدل عليه الإحصائيات الرسمية عن المدة من عام ١٩٢١ — ١٩٤٢ .

ولابد من القول أن هذه الطريقة لا تلائم بعض مناطق محدودة فى مديريات الفيوم وبنى سويف والجيزة وكذلك المناطق الواقعة فى الوجه البحرى شمال كنتور ٥ أي الأراضى التى لا تزيد ارتفاعها عن ٥ متر فوق سطح البحر .

والتوسع فى تطبيق هذه الوسيلة من وسائل الصرف بل والرى معاً يمكن البلاد من تيسير تحويل المليون فدان من أراضى الحياض بالوجه القبلى إلى رى مستديم فضلاً عن تحقيق المحافظة على خصب التربة فى مناطق الحياض المذكورة ووقاية سكانها من أمراض البلهارسيا والانكلستوما التى لازالت سكان جميع مناطق المشروعات واقتصاد تحويل أراضي الحياض إلى مشروعات فضلاً عن اقتصاد مساحة من الأرض تتراوح بين ١٠ و٢٠ ٪ من المليون فدان عند تحويلها إلى أراضى مشروعات كانت ستستهلك لإقامة الترع والمصارف واقتصاد المياه اللازمة لريها من النيل والإفادة منها فى استصلاح الأراضى البور بشمال الدلتا .

وبالرغم من أن مشروعات الصرف لها هذه الأهمية الكبرى التى نوهنا بها وأن الأراضى الزراعية تتدهور بسرعة لقلة وسائل الصرف وأن صحة الإنسان والحيوان والنبات آخذة فى الانحطاط باستمرار من جراء تشبع الأرض بالرطوبة بالرغم من كل ذلك فإن مشروعات الصرف لا تزال تتنقل من لجنة إلى لجنة ومن حكومة إلى حكومة ولكنها مع الأسف لا تتقدم إلى الأمام إلا بسرعة السلحفاة .

الزراعة وعلاقتها بالثروة الحيوانية :

تقدر الثروة المصرية بنحو ١٠٠٠ مليون جنيه نصفها فى أيدى الأجانب والنصف الآخر فى أيدي المصريين الذين يفضلون استغلال أموالهم فى شراء الأراضى الزراعية ويتفاخرون باتساع ملكياتهم منها تاركين للأجانب الاستثمار بنواحى الاستغلال الأخرى من صناعية وتجارية مع أنها أوفر ربحاً وأقل عناء من الزراعة وكثيراً

ما وقع الملاك المصريون بين براثن الدين بسبب هذا التهافت على شراء الأراضى الزراعية والحرص على اقتنائها بأى ثمن .

والنتيجة الحتمية لذلك هى أن كبار الملاك يزاحمون صغار الفلاحين فى شراء الأراضى مع أنهم أغلبية السكان وأحوج من غيرهم للأرض وفلاحتها فارتفعت تبعاً لذلك أسعار الأراضى ارتفاعا كبيراً وصل فى بعض الحالات إلى ٣٠٠ جنيهاً وأكثر للفدان الواحد مما جعل انتاج الأرض غير متناسب مع قيمتها الرأسمالية . ونتيجة لهذا يضطر كبار الملاك إلى مطالبة الحكومة بوضع قيود جمركية على الواردات التى تنتج البلاد مثيلها وأخصها الحبوب الغذائية فيؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها مع أنها القوت الضرورى للفلاح وهذا يستلزم ارتفاع أجور الايدى العاملة لمواجهة أسعار الحبوب التى ارتفعت ارتفاعا مصطنعا مما يقلل من أرباح الزراعة تبعاً لازدياد نفقات الانتاج ، وتنتهى هذه الحالة باستدانة الزراع ورهن أراضيهم للبنوك حتى إذا عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم المالية ارتفعت صيحتهم بمطالبة الحكومة بالتدخل لعمل تسويات عقارية تكلف الخزانة العامة ملايين الجنيهات تفاديا لضياع الاراضى المرتهنة وتسربها للأجانب .

وهكذا نجد أن سياسة قصر استغلال الأموال على شراء الأراضى الزراعية تؤدى بالبلاد إلى هذه الحلقة المفرغة من مضار ملاحقة يمسك بعضها برقاب بعض ولا تعلم نهايتها .

ونتيجة ذلك أن نحو ١٢٠٠٠ مالك أى أقل من ٥٪ من جملة عدد السكان أصبحوا يمتلكون أكثر من مليونى فدان من جملة المساحة المذكورة ومن هؤلاء ٥٩ مالكا يمتلكون حوالى ٣٠٠ر٠٠٠ فدان ونرى فى نفس الوقت أن ١٨٠٠ر٠٠٠ نفس من الزراع يمتلكون ٧٣٤٠٠٠ فدان فيكون متوسط الفرد منهم أقل من عشرة قراريط .

وقد أبديت اقتراحات متعددة من المصلحين الإجتماعيين لعلاج هذه الحالة منها :

فرض ضرائب تصاعدية بحيث تزيد الضريبة تبعاً لزيادة الملكية فيصبح اقتناء الأراضى بعد حد معين من المساحة غير مجز لطبقة كبار الملاك .

ومنها تحديد الحد الأعلى للملكية حتى يتجه الأغنياء بكل مايفيض من أموالهم إلى الاعمال الصناعية والتجارية وقد نادى بهذا الرأى منذ عامين صديق محمد بك

خطاب وقدم به اقتراحاً لمجلس الشيوخ حدد فيه الحد الأعلى للملكية الزراعية بخمسين أو مائة فدان مما تدفع أعلى ضريبة . وانى وإن كنت أحبذ مبدأ التحديد إلاأنى أعتقد أنه ربما كان من الأفضل فى مبدأ الامر أن يزيد الحد الاعلى كثيراً عما اقترحه صديقى خطاب بك .

وعندى أن تحديد الحد الادنى للاستغلال الزراعى واجب أيضا باصدار تشريع يمنع تجزئة الارض التى لاتتجاوز مساحتها فدانين لأى سبب من الأسباب ومنها التوارث . وينظم القانون طريقة حصول الورثة على أنصبتهم الشرعية ممن تؤول اليه ملكية الأرض كما يمكن أن يتفق الورثة على أن يقوم من يختارونه منهم باستغلال أو استئجار الأرض وتسليم كل منهم نصيبه من إيرادها طبقاً لشروط عقد الإتفاق ..

وأرى أيضا اصدار تشريع يحتم أن يمتلك صغار الزراع فى كل قرية مالا يقل عن ٢٥٪ من جملة زمامها .

ويجب استصلاح أراضى الحكومة البائرة وتوزيعها بأسرع ما يمكن على صغار الزراع بشروط ميسورة يراعى فيها إغراء أهالى المناطق المزدحمة بالسكان على الهجرة إلى هذه الأراضى لاخذ نصيبهم منها واستغلالها .

وفى نفس الوقت يحسن إصدار تشريع يسهل تجميع الملكيات الصغيرة المبعثرة ليمكن استغلالها استغلالا اقتصاديا مربحا .

مساحة الاراضى الزراعية المصرية بالنسبة لعدد السكان :

السنوات	عدد السكان	السنوات	جملة الاراضى المزروعة
١٩١٧	١٢ ٧٥٠ ٩١٨	١٩٣١ — ١٩٣٢	٥٤٣٨٧١٠
١٩٢٧	١٤ ٢١٧ ٨٦٤	١٩٣٥ — ١٩٣٦	٥٣٣٥١٣٠
١٩٣٧	١٥ ٩٣٢ ٦٩٤	١٩٣٩ — ١٩٤٠	٥٣٢١٩٩٧

من هذه الأرقام يتضح أن عدد السكان فى مصر يزداد نحو مليونين كل عشر سنوات بينما مساحة الأراضى الزراعية لاتزداد بنفس النسبة بل هى آخذة فى

النقصان وقد انكمش نصيب الفرد من ٨٠ ر فدان فى أواخر القرن الماضى إلى ٥١ ر ٠ فدان سنة ١٩٠٧ ثم هبط إلى ٣٣ ر فدان عام ١٩٤٠ وهذه المساحة الصغيرة لاتكفل الغذاء الضرورى للانسان وما يتبعه من حيوان . وقد بلغت حالة الفلاح المصرى من الفقر والجوع والمرض درجة لايكاد يكون لها نظير فى أى بقعة من أرجاء العالم ومع أنه يوجد بمصر نحو مليونين من الأفدنة — معظمها فى شمال الدلتا — قابلة للاصلاح إذا توفرت لها المياه فان حكوماتنا المتعاقبة لاتعير هذا الموضوع الأهمية التى تليق به .

ويوجد فى مصر الآن نحو نصف مليون فدان من الأراضى الزراعية مشغولة بالمبانى واللاعب والمدافن والأغراض التجارية وهذا غير جائز فى بلاد مكتظة بالسكان تحتاج لاستغلال كل شبر من أراضيها فى الزراعة وفيها صحراوات واسعة يمكن استخدامها لمعظم الأغراض التجارية والصناعية التى تنتقص لها مساحات من الأراضى الزراعية وأوضح مثل لذلك هو مشروع مدينة الأوقاف (وأود هنا أن أنبه أن هذه الآراء شخصية لاترتبط بها الجهات الرسمية) فهذا المشروع يستهلك مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية الجيدة وكان من الممكن اقامة مبانى المدن الجديدة فى الصحارى المجاورة لمدينة القاهرة . وهذه مصر الجديدة ومنشية البكرى وحلوان أمثلة واضحة لإمكان تنفيذ هذه المشروعات وأمثالها . هذا إلى أن الأراضى الصحراوية أكثر ملاءمة من الناحية الصحية .

يضاف إلى ماتقدم أن كثيراً من الأحياء الوطنية الواقعة فى قلب مدينة القاهرة أصبح فى حالة يرثى لها من حيث تهدم منازلها وقذارة طرقها . وكان الأولى أن يبدأ بإصلاح هذه الأحياء وتنظيمها ثم الالتجاء إلى أراضى الصحارى المجاورة لاقامة مساكن فيها . وكذلك الحال فى مايختص بالمصانع التى نراها تتركز فى منطقة شبرا بالقرب من القاهرة وتستهلك مساحات واسعة من الأراضى الزراعية بها . كما نجد نفس الحالة فى الاسكندرية وكفر الدوار والأراضى المجاورة لها وكان من المتيسر بناء هذه المصانع فى الصحارى المجاورة للقاهرة وفى منطقة المكس بالاسكندرية وإذا قيل أن هذه المصانع تحتاج إلى مجرى مائي كالنيل أو ترعة المحمودية فمن السهل جداً فى معظم الأحوال عمل مشروع يوصل المنطقة الصناعية بالنيل أو بأقرب ترعة . ومن واجب الحكومة أن تفكر جديا فى تخصيص المناطق اللازمة للتوسع الصناعى وترسم لها سياسة ثابتة تكفل عدم استهلاك الأراضي

الزراعية كلما أمكن ذلك . فى هـذه التدابير الضرورية حفظ للارض واستغلال للصحراء خصوصاً وأن البـلاد تواجه نهضـة صناعية ستكون نتيجتها إزدحام المدن بالصناع وزيادة الطلب على الأراضى لبناء المصانع ومساكن العمال فإذا لم تواجه هذه المشكلة من الآن ستكون النتيجة نقص الأراضى الزراعية نقصا محسوساً .

رفع مستوى الفلاح الصغير :

تجلى فى السنوات الأخيرة اتجاه محدد من جميع الجهات المختصة نحو رفع مستوى معيشة الفلاح من الناحيتين الاقتصادية والصحية وإنماء الإقتصاد القومى ، وللزراعة فيه نصيب أوفى . ولذلك كان كل إصلاح لتحقيق هذا الهدف لابد وأن يكون محوره الفلاح فى حقله وفى بيئته الاجتماعية وبكل مايتصل به حتى تتعاون الجهود التى تبذل فى كافة هذه النواحى وتؤتى ثمارها كاملة فى أقرب وقت مستطاع .

وسنحاول أن نرسم صورة تمثل الفلاح الصغير كما نرجوها لاتمام الهدف المنشود مراعين جعلها فى حدود المستطاع بل المستطاع المتواضع . ومعتمدين فى ذلك على الحقائق الواقعة والملابسات الحالية حتى لاتوصف هذه الصورة بأنها خيالية أو مثالية بعيدة المنال .

أتطلع أن تكون أسرة الفلاح المصرى الصغير من رجل وزوجته وأربعة أولاد يمتلكون من فدانين إلى أربعة أو خمسة أفدنة تبعاً لقيمة الأرض ودرجة خصبها وأن يكون متوسط غلة الفدان من هذه الأرض حوالى سبعة أرادب من القمح وعشرة أرادب من الذرة الشامية وستة قناطير من القطن ويجب أن تخصص هذه العائلة قيراطين أو ثلاثة لزراعة الخضر اللازمة لغذائها وأن تمتلك جاموستين أو ثلاثة تدر الواحدة فى المتوسط من ٤٠٠٠ — ٥٠٠٠ رطل لبن فى السنة وأن تقتنى عشر نعاج تنتج سنويا عشرة حملان يستطيع أن يقوم برعايتها أحد الأولاد ، وثلاثين دجاجة تنتج الواحدة منها فى السنة نحو ١٢٠ بيضة لغذاء الأسرة وتبيع ما يفيض عن حاجتها . وتقتنى أيضاً كلباً لحراستها وحراسة البيت والغنم . فالكلاب من أهم وسائل استتباب الأمن فى الارياف وأن يكون لهذه العائلة حمار أو اثنان للركوب ونقل السماد البلدى . وخلية خشبية أو خليتان من النحل تنتج الواحدة سنويا ٤٠ أو ٥٠ رطلا من العسل . وأن يغرس هذا الفلاح فى أرضه أربعة أو ستة نخلات تمده بفاكهة مغذية لذيذة فضلا عن الانتفاع بخوصها وجريدها وتأتيه بربح لابأس

به ولا تحتاج لشيء يذكر من النفقة . ويجب أن يمتنع فلاحنا عن تشغيل ماشيته فى الأعمال الزراعية بل يقصرها على الانتاج وأن يستعيض عنها فى أداء هذه الأعمال من حرث وري ودراس بآلات ميكانيكية يستخدمها بالأشتراك مع أهل قريته على أساس النظم التعاونية وبذلك يوفر مجهود ماشيته فى هذه الأعمال التى تنقص من انتاجها

أما عن المسكن فيجب أن يكون نظيفاً خاليا من الحشرات وكذلك تجب العناية بنظافة جسمه وجسم أولاده وملابسهم حتى لاتكون مأوى للحشرات الفاتكة والعاقلة للأمراض المعدية التى تضعف من صحته وتقلل من إنتاجه وقد صار التخلص من هذه الآفات فى الوقت الحاضر ميسورا وقليل الكلفة بفضل المستحضرات الكيماوية التى تبيد هذه الحشرات ويدوم مفعولها لأمد طويل مثل (د . د . ت) . . الخ)

ويجب أن يكون طعامه وطعام أسرته بسيطا ومتنوعا بحيث يكون كافياً للتغذية وحفظ الجسم وجعله قادراً على مقاومة الأمراض . وقد وضع بصورة عامة الآن أن معظم الأمراض الوبائية التى تصيب الفلاح وتقضى عليه فى كثير من الحالات كالملاريا والحمى الراجعة إنما تفتك بالأجسام الهزيلة والبنية الضعيفة التى يورثه إياها قلة التغذية وسوؤها على السواء .

ومن الواجب أن تقوم زوجته وأولادها بشغل أوقات فراغهم باعمال نافعة تدر عليهم الخير وتوسع رزقهم وذلك بالعمل فى صناعات منزلية هينة كغزل القطن ونسجه وصناعة السجاد والأكلة والاقفاص والمسكانس وتربية دودة القز . وغير خاف أن شغل أوقاتهم بهذه الأعمال المفيدة فضلا عما يجنون منها من أرباح فيه صيانة لأخلاقهم وتحسين لسيرتهم وإبعادهم عن الشرور التى يلجأ اليها أشخاص معظمهم ممن يجدون متسعاً كبيرا من أوقات الفراغ .

والناحية الثقافية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لفلاحنا وفيها ضمان لحسن إنتاجه وتوسيع أفقه وجعله أكثر استماعا للارشاد والنصائح التى يبذلها له المختصون فى الشئون الزراعية والصحية والاجتماعية . لذلك يجب أن يتعلم هو وأولاده مبادىء القراءة والكتابة والحساب والدين . وهنا أهيب بالمتعلمين والمتعلمات أن يساهموا فى تعليم الفلاح وتثقيفه إن لم يكن باعتبار ذلك واجباً وطنياً أو اجتماعياً فليكن كما قال وزير المعارف منذ أسبوعين فى هذا المكان من باب الزكاة عن عملهم . ويستطيع المساهمة فى هذا العمل الجليل كل طوائف المتعلمين فيقوم الطبيب أو الطبيبة بالارشاد عن الأمراض وطرق الوقاية منها وعلاجها وعلى الزراعى واجب كبير فى

زيارة الفلاحين وتعليمهم أصول الفلاحة والمعلومات الأساسية للعلوم الزراعية في أسلوب سهل واضح وإرشادهم إلى أحدث الأساليب الزراعية التي تكفل وفرة الانتاج وتخفيض نفقاته وما يلزم من تجميل القرية كما يرشدهم المهندس إلى ضرورة العناية بشؤون الري والصرف وأهميته في زيادة الأنتاج وتوقي كثير من الأمراض التي تصيب الانسان والحيوان والصانع مجال عملي واسع في تعليمهم بعض الصناعات المنزلية التي تقدمت الاشارة اليها وللسيدات المتعلمات في هذا الميدان مجال واسع لإمكان دخولهن المنازل والاختلاط بالفلاحات . وعليهن الاعتماد في تنفيذ كافة الإرشادات والتعليمات الخاصة بتربية الاطفال وتغذيتهم وتنظيف ملابسهم والعناية بالمنزل ولنا أسوة حسنة في الاعمال الباهرة التي قامت بها سيدات مبرة محمد علي وجمعية الهلال الأحمر وكللت بنجاح ملموس فيما قمن به من مساعدات وإسعاف أثناء وباء الملاريا والحمى الراجعة حيث عرضن أنفسهن لأخطار هذه الأمراض الوبائية خدمة لأبناء وطنهم فكم تكون قيمة جهودهن الإرشادية للفلاحين والفلاحات في مزارعهم وضياعهم وكم يكون أثرها في ترقية شؤون الفلاح .

أما كبار الملاك في الريف فإن نصيبهم بالمساهمة في الخدمة الاجتماعية للفلاح فهام وعظيم ففي استطاعتهم أن يجعلوا البيئة التي يعيشون فيها بيئة صالحة من كافة الوجوه بحيث تجعل الاقامة في بلاد الريف محببة اليهم وإلى ذويهم بخلاف ماعليه الحال الآن من الرغبة عن سكنى الريف وعدم الذهاب إليه إلا عند الضرورة التي لامفر منها . وفي ذلك خدمة لأنفسهم قبل غيرهم إذ أن وجود الملاك في مزارعهم وضياعهم عامل هام في زيادة الانتاج وتحسينه وتقليل نفقاته. يستطيع الاغنياء المساهمة بنصيب وافر في تجميل الريف وإنشاء نواد للألعاب الرياضية ولاجتماع أهالي القرى ومنح جوائز للمتفوقين من الفلاحين في الانتاج كما ونوعا ودعوة الوعاظ والأدباء في المواسم المختلفة لتثقيف الفلاحين وتكليف الاطباء نظير أجر معين يدفعونه لهم بزيارة القرية مرتين أو ثلاثا في الشهر لعيادة المرضى وما إلى ذلك من أوجه المساعدة التي يستطيعونها في حدود قدرتهم المالية ونفوذهم الادبي وفوق هذا وذاك فإن مساهمة الأغنياء في الإصلاح الاجتماعي على النحو الذي أشرنا إلى بعض مظاهره والاكثار من اقامتهم في مزارعهم وضياعهم يكون عاملاً من عوامل استتباب الامن لأنهم يستطيعون وقد ملكوا قلوب الفلاحين بما يبذلون من جهود لإصلاح حالهم ورفع مستوى معيشتهم أن يفضوا كثيراً من المنازعات والخصومات التي تحدث بين أهالي القرى

ويترتب عليها الجنسايات التى لا تنقطع فى بلاد الريف فيحل محلها التراضى والمودة ويرفرف السلام على الجميع .

ولا شك أن عبء القيام بمشروعات الاصلاح لرفع مستوى معيشة الفلاح وإنماء الاقتصاد القومى يقوم معظمه على كاهل الحكومة وعمالها ولكن مساهمة أفراد الأمة المتعلمين والمتعلمات على النحو الذى أشرنا إلى أمثلة منه فيما تقدم لا تخفف بعض الشىء عن كاهل الحكومة وحسب ولكنها تسرع خطوات الاصلاح كثيراً وتعد أذهان الفلاحين للنصائح والارشادات التى تأتيهم على يد موظفى الحكومة بفضل هذه الجهود التى يبذلها متطوعون لايسألون عنها أجراً ولا شكرا فيكون فى ذلك باعثاً للفلاحين على أن يتقبلوها منهم قبولا حسناً ويعملون بها ويساعدون موظفي الحكومة على تنفيذ واجباتهم نحو هذه المشروعات بدلا من إقامة العراقيل فى سبيلها نتيجة لإساءة الظن برجال الحكم والتشكك فى كل ما يأتى عن طريقهم وهى حالة نفسية توارثها الفلاحون جيلا عن جيل وتولدت فى نفوسهم من آثار العهود المظلمة القديمة وتعاون المتعلمين مع رجال الحكومة كفيل بازالتها .

وفقنا الله لتحقيق الآمال فى ظل مولانا الملك فاروق الأول الذى اختار لنفسه أن يكون الفلاح الأول والمصلح الأول حفظه الله وأدام ملكه وأيده برعايته وتوفيقه.